● أخبار قصيرة

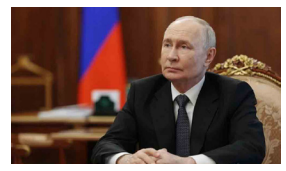

بوتين يرفع قوام القوات المسلحة الروسية إلى ٢,٤ مليون فرد

وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مرسوماً يقضي برفع إجمالي قوام القوات المسلحة الروسية إلى مليونين و٤٢٦ ألفاً و١٣٠ فرداً، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من آب/أغسطس المقبل. وبموجب المرسوم، سيرتفع عدد العسكريين إلى مليون و٥٣٥ ألفاً، فيما يشمل العدد الإجمالي العسكريين والموظفين المدنيين. وتبلغ الزيادة نحو ٢٧ ألف فرد، بينهم ٢٥ ألف عسكري، مقارنةً بالمرسوم السابق الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٢٦، والذي حدد قوام القوات المسلحة بـ٢ مليون و٣٩٩ ألفاً و١٣٠ فرداً. ويأتي القرار في ظل استمرار الحرب في أوكرانيا، حيث أعلن بوتين سابقاً مشاركة أكثر من ٧٠٠ ألف جندي في العمليات العسكرية، إلى جانب المتعاقدين والمتطوعين المشاركين في القتال.

«شي» يدعو لتعزيز بريكس ودعم استقلال دول الجنوب العالمي

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ ضرورة تعزيز التعاون بين الصين والبرازيل، وتطوير الشراكة الموسعة ضمن مجموعة «بريكس»، بما يدعم التنمية المشتركة لدول الجنوب العالمي. وجاء ذلك خلال مكالمة هاتفية مع الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، شدد خلالها شي على أهمية الحفاظ على وحدة المجموعة، والالتزام بمسار التعاون وتحقيق نتائج عملية جديدة. كما أكد دعم بكين للبرازيل في حماية سيادتها واستقلالها، ومعارضة أي تدخل خارجي في شؤونها، ودعم جهودها في ترسيخ السلام والاستقرار إقليمياً ودولياً. وتعكس هذه المواقف توجه الصين نحو توسيع التعاون بين دول «بريكس»، وتعزيز التضامن بين دول الجنوب العالمي، ودفع النظام الدولي نحو مزيد من التعددية والاستقلال، بما يعزز حضور الدول النامية في عملية صنع القرار الدولي.

جنوب أفريقيا تدعو إلى حوار أفريقي حول الهجرة

أعلنت جنوب أفريقيا استعدادها للحوار مع الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا الهجرة، مؤكدةً ضرورة معالجة أسبابها الجذرية، مثل البطالة وضعف النمو الاقتصادي والأزمات الأمنية ومشكلات الحوكمة، بدلاً من حصر النقاش في ملف «كراهية الأجانب». ويأتي ذلك بالتزامن مع استئناف غانا إجلاء ألف من مواطنيها من جنوب أفريقيا، على خلفية أعمال عنف استهدفت أجانب، ما زاد التوترات الدبلوماسية بين بريتوريا وعدد من الدول الأفريقية. وحذرت السلطات من تداعيات اقتصادية محتملة لمغادرة العمالة الأجنبية، خصوصاً في قطاعات الزراعة والسياحة، فيما تعمل الحكومة على تقييم تأثير الأزمة على الاقتصاد وسوق العمل والاستقرار الاجتماعي.

أفول المظلة الأمريكية

آسيا وأوروبا تفككان قبضة واشنطن؛ وصعود عالم متعدد الأقطاب

تتجه دول في آسيا وأوروبا إلى تعزيز قدراتها الدفاعية وتنويع شراكاتها الاستراتيجية، في وقت تسهم فيه سياسات واشنطن الضاغطة في دفع حلفائها إلى تقليل اعتمادهم عليها وتعزيز توجهات النظام الدولي متعدد الأقطاب

الوفاق/ لم يعد الحديث عن تراجع النفوذ الأمريكي مجرد قراءة سياسية عابرة، بل بات مؤشراً على تحولات عميقة في النظام الدولي، تتكشف ملامحها تدريجياً في آسيا وأوروبا. فالولايات المتحدة، التي أقامت على مدى عقود منظومة تحالفات اعتمد فيها كثير من حلفائها على قدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، تواجه اليوم واقعاً مختلفاً؛ إذ بدأت دول اعتمدت طويلاً على المظلة الأمريكية في إعادة حساباتها، وزيادة إنفاقها الدفاعي، وتطوير صناعاتها العسكرية، وتنويع شراكاتها، استعداداً لمرحلة قد لا تكون فيها واشنطن قادرة أو راغبة في تحمل الأعباء الأمنية نفسها التي اضطلعت بها في العقود الماضية.

وقد كشفت سياسة «أمريكا أولاً» بوضوح طبيعة العلاقة التي طرأت على علاقة واشنطن بحلفائها، بعدما انتقلت التحالفات تدريجياً من شراكات تقوم على المصالح المتبادلة إلى علاقات تضغط فيها الولايات المتحدة على شركائها لتحمل أعباء أكبر، بالتوازي مع استخدام نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري للحفاظ على موقعها القيادي. لكن هذه السياسة بدأت تنتج نتيجة عكسية؛ فبدلاً من تعزيز التبعية لواشنطن، دفعت بعض حلفائها إلى التفكير في كيفية التحرر من الاعتماد عليها، وبناء قدرات مستقلة تحسباً لتغير سياساتها أو تخليها عن بعض التزاماتها.

«أمريكا أولاً».. حين تتحول التحالفات إلى ساحة للمساومة

أخطر ما كشفته السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة هو أنّ واشنطن لم تعد تتعامل مع التحالفات باعتبارها التزامات ثابتة، بل باتت تنظر إليها من زاوية المصالح والكلفة. فهي تطالب حلفاءها بإنفاق المزيد على الدفاع، وتحمل أعباء أكبر، وتلوح في الوقت نفسه بإمكانية تقليص التزاماتها إذا لم تستجب الدول لمطالبها.

ولا تعكس هذه السياسة قوة مطلقة بقدر ما تكشف عن أزمة في النموذج الذي بنته واشنطن لعقود. فالدولة التي تجعل أمن حلفائها ورقة للمساومة السياسية والمالية، تدفعهم في النهاية إلى البحث عن بدائل. وكلما ضغطت الولايات المتحدة على شركائها، ازداد إدراكهم بأنّ الاعتماد الكامل عليها قد يتحول من مصدر للحماية إلى نقطة ضعف استراتيجية. وهنا تكمن المفارقة الكبرى: واشنطن تريد من حلفائها أن يعتمدوا عليها، لكنها بسياسة «أمريكا أولاً» تدفعهم في الوقت نفسه إلى بناء القوة التي تمكنهم من الاستغناء عنها.

أوروبا.. من الاعتماد على المظلة الأمريكية إلى بناء الاستقلال الاستراتيجي

تعد أوروبا الساحة الأوضح لهذا التحول. فقد أدركت دول القارة أنّ عقوداً من الاعتماد على القوة الأمريكية جعلت أمنها مرتبطاً بقرار قوة خارجية، وأنّ تغير أولويات البيت الأبيض يمكن أن ينعكس مباشرةً على مستقبلها الأمني.

وتكشف الأرقام حجم التحول الجاري. فقد ارتفع إنفاق دول الاتحاد الأوروبي على الدفاع من ٢١٨ مليار يورو عام ٢٠٢١ إلى ٤١٨ مليار يورو في ٢٠٢٥، ومن المتوقع أن يصل إلى ٤٥٤ مليار يورو في ٢٠٢٦، بزيادة تتجاوز ٧٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢١. كما ارتفعت حصة الإنفاق الدفاعي من الناتج المحلي للاتحاد من ١,٩٪ عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٢٪ في ٢٠٢٥، مع توقع وصولها إلى ٢,٤٪ في ٢٠٢٦. ولا يقتصر التحول على زيادة الإنفاق، بل يمتد إلى محاولة بناء قدرة دفاعية أوروبية. فقد ارتفعت مشتريات المعدات الدفاعية الأوروبية إلى نحو ١١٥ مليار يورو، فيما تتجه دول القارة إلى تعزيز صناعاتها العسكرية وتطوير قدراتها التكنولوجية، بهدف تقليل الاعتماد على الموردين الأمريكيين.

وفي الوقت نفسه، بدأت واشنطن مراجعة وجودها العسكري في أوروبا، وسط ضغوط متزايدة على دول الناتو لتحمل مسؤولية أكبر عن دفاع القارة. وبلغ عدد العسكريين الأمريكيين الدائمين في أوروبا نحو ٦٨ ألفاً حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٥، بعدما تجاوز الوجود الأمريكي ١٠٠ ألف عسكري في بعض مراحل الحرب الروسية الأوكرانية.

إنّ الرسالة التي وصلت إلى الأوروبيين باتت واضحة: الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتحمل العبء الأكبر إلى الأبد. ولذلك، بدأ السؤال يتغير في العواصم الأوروبية من «كيف تحمينا أمريكا؟» إلى «كيف نحمي أنفسنا إذا قررت أمريكا الرحيل؟». وهذه بحد ذاتها ضربة قوية للنموذج الأمني الذي فرضته واشنطن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

آسيا.. حلفاء أمريكا يعززون قدراتهم في مواجهة عالم متغير

وفي آسيا، بدأت دول عديدة إعادة حساباتها أيضاً. فقد بلغ الإنفاق العسكري في آسيا وأوقيانوسيا نحو ٦٨١ مليار دولار عام ٢٠٢٥، بزيادة ٨,١٪ في عام واحد. وارتفع الإنفاق العسكري الياباني بنسبة ٩,٧٪ إلى ٦٢,٢ مليار دولار، بينما زاد الإنفاق العسكري لتايوان بنسبة ١٤٪، في وقت ارتفع فيه الإنفاق العسكري الصيني بنسبة ٧,٤٪ إلى نحو ٣٣٦ مليار دولار.

تصعيد إسرائيلي في الجنوب اللبناني.. اعتداءات تعرقل انتشار الجيش وعودة الأهالي

تواجه الأوضاع في الجنوب اللبناني مرحلة شديدة الخطورة، مع استمرار الخروقات والاعتداءات الإسرائيلية، التي تعرقل انتشار الجيش اللبناني وتمنع عودة الأهالي إلى قراهم، رغم أنّ «المناطق التجريبية» كان يُفترض أن تشكل خطوةً أولى نحو تثبيت الاستقرار وتعزيز حضور الدولة. لكن استمرار القصف والتفجير والتجريف والتوغل الإسرائيلي أبقى الجنوب تحت ضغط أمني متواصل، ما يهدد بتحويل هذه المناطق إلى بؤر توتر دائمة.

وبالتزامن مع انتشار الجيش اللبناني في بلدات فرون وصريفا وزوطر الغربية، واصل كيان الاحتلال اعتداءاته في عدد من المناطق، وفق ما أوردته قيادة الجيش اللبناني، مشيرة إلى تدمير وتجريف منازل، والقصف والتمشيط بالأسلحة الرشاشة في مناطق بينها كفرتبنيت وحداثا وكونين والخيام والمنصوري ومجدل زون. كما تعرضت مواقع للجيش لإطلاق النار، ما يشكل تهديداً مباشراً لدور المؤسسة العسكرية في حماية السكان وتثبيت سلطة الدولة اللبنانية.

ولم تقتصر الاعتداءات على الجانب العسكري، بل طالت مقومات الحياة المدنية، عبر تفجير مشروع للمياه تابع للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني في مركبا، وإحراق أشجار الزيتون ومساحات زراعية في أطراف عيترون، إلى جانب عمليات التدمير والتجريف. وتنعكس هذه الممارسات مباشرةً على حياة الأهالي، الذين يواجهون صعوبات كبيرة في العودة إلى منازلهم وأراضيهم وإعادة بناء حياتهم الطبيعية.

وتزداد خطورة المشهد في ضوء تصريحات المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، الذي أكد أنّ مكتبه وثق «انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني»، مشيراً إلى أنّ بعضها قد يرقى إلى جرائم حرب، كما أعرب عن قلقه من استمرار الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ لبنانية وحرمان السكان من العودة.

هدم واقتحامات وإغلاق.. الاحتلال يضيّق الخناق على القدس والمقدسيين

صعّدت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها في مدينة القدس المحتلة وضواحيها، في الساعات الماضية، عبر تنفيذ عمليات هدم واقتحام وإغلاق طالت عدداً من الأحياء والبلدات، بالتزامن مع اقتحامات واسعة للمستوطنين للمسجد الأقصى المبارك بحماية شرطة الاحتلال.

وفي حي البستان ببلدة سلوان، هدمت طواقم بلدية الاحتلال منزل المقدسي محمود قويدر، فيما فجرت قوات الاحتلال باب منزل المقدسي خالد الزير بعد اقتحامه في حي العباسية. وفي جبل المكبر، أجبرت عائلة الريماوي على هدم منازلها الثلاثة قسراً، بحجة البناء دون ترخيص، ما أدى إلى تشريد نحو عشرة أفراد.

كما هدمت جرافات الاحتلال منشآت سكنية وحظائر للأغنام في تجمع عرب الكعابنة قرب بيت حنينا، بينما شهد مخيم قلنديا اقتحاماً واسعاً وإغلاقاً لطرق رئيسية، تخلله إطلاق قنابل الغاز واقتحام المعهد التقني واحتجاز عدد من المعلمين والإداريين والعاملين.

وامتدت الاقتحامات والإغلاقات إلى العيزرية والعيساوية وعناتا والرام، ما أدى إلى عرقلة حركة المواطنين وتعطيل حياتهم اليومية. وفي المسجد الأقصى، اقتحم ١٣٤ مستوطناً باحاته في الفترة الصباحية، وسط حماية قوات الاحتلال.

وتأتي هذه الاعتداءات في سياق سياسة إسرائيلية متصاعدة تهدف إلى فرض واقع جديد في القدس، عبر هدم منازل المقدسيين وتضييق الخناق عليهم وتوسيع الاقتحامات والاستيطان، بما يهدد هوية المدينة وطابعها العربي والإسلامي، ويزيد المخاوف من عمليات التهجير القسري وتغيير واقعها الديموغرافي. كما تعكس هذه الممارسات تصعيداً خطيراً يستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة، ويثير مخاوف متزايدة من تكريس واقع جديد يفرض بالقوة ويقوض حقوق المقدسيين، وسط دعوات دولية لحماية السكان والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للقدس ومقدساتها.